

التقرير الوطني



2019



لمحة عن محكمة المحاسبات

تولت محكمة المحاسبات في نطاق الصالحيات المخولة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 والمتعلق بتنظيمها كما تم تقييده وإعماه فضلاً عن اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية إنجاز مهام رقابة مالية شملت حسابات 158 بلدية بعنوان الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

وتقوم محكمة المحاسبات بمراقبة حسن التصرف في المال العام وفقاً لمبادئ التشريعية والنجاعة والشفافية والمساءلة وللمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. كما تضفي في حسابات المحاسبين العموميين وتقيم طرق التصرف وتزجر الأخطاء المتعلقة به وتساعد السلطة التشريعية والتنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق العيوب.



- • •
- • •
- • •
- • •

تساهم المحكمة في أشتغال عدّة هيئات ذات صبغة
رقابية أو استشارية وهي ممثلة فيها على غرار

- **اللجنة العليا للصفقات**
- **المجلس الوطني للطلب العمومي**
- **هيئة متابعة ومراجعة الصفقات**
- **الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية**
- **هيئة السوق المالية**
- **مجلس المنافسة**
- **الهيئة الوطنية للاتصالات**
- **الهيئة العامة للتأمين**
- **لجنة النزاعات في مجال الجباية**
- **المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والتنظيم الإداري**
- **المجلس الأعلى للمحاسبة**
- **لجنة متابعة وتقييم المهام الموكلة لوحدة التصرف حسب الأهداف وإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة**
- **لجنة مراقبة الأنظمة المعلوماتية والإدارة**
- **المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية**

لمن ترفع تقاريرنا؟

تعدّ محكمة المحاسبات تقريرا سنويا عاما تحييه إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ويتم نشره. كما تعدّ محكمة المحاسبات عند الاقتضاء تقارير خصوصية يمكن نشرها للعموم.



محتوى هذا التقرير



يندرج هذا التقرير في إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المتعلقة بتمويل "برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية" الذي أوكل للمحكمة إنجاز مهام رقابة مالية على البلديات تهدف إلى التحقق من إحكام إعداد الحسابات المالية ومن مدى قدرة البلديات على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها. ولهذا الغرض يتناول التقرير ملخص لأهم العلاجات والاستنتاجات التي توصلت إليها أعمال الرقابة المنجزة من قبل الدائرة للفترة 2015-2018.

الإطار المرجعي للتقرير المواطني

أنجزت أعمال "التقرير المواطني للرقابة" في ظل التشريع الجاري به العمل الذي ينظم المالية المحلية والدور الموكول لمحكمة المحاسبات في هذا المجال.



الديمقراطية التشاركية

ت Howell الديمقراطية التشاركية للمواطنين المشاركين في إدارة الشأن العام حتى خارج المواعيد الانتخابية وبطرق أخرى غير صندوق الاقتراء.

آليات الديمقراطية التشاركية



ارتباط الحكومة الرشيدة بالمقاربة التشاركية في إدارة الشأن العام



إن مشاركة المواطنين وأخذ حاجياتهم بعين الاعتبار هي ثقافة تقوم على مبادئ حقوق الفرد وضرورة احترامها لا يتيسر تحقيقها إلا في إطار عيش جماعي مشترك. وتم هذه المشاركة عبر المuron بمراحل تبدأ بالاهتمام بالشأن العام ثم المبادرة إلى الانخراط الفعلي في القيام بأنشطة مختلفة قد ترتفق إلى درجة الترشح للمسؤوليات والإقدام على تحملها.



الإدارة الرشيدة للشأن العام

تصرف مؤسسات الدولة في الأموال العمومية بحكمة ونزاهة ونجاعة.

سيادة القانون

أمن المواطن مضمون باحترام الجميع. للقانون مع الترکيز على استقلالية القضاء. وتشكل سيادة القانون وعلوية السلطة العامة المبدأ المحوري الأهم من جملة ركائز الحكم الرشيد.

مبدأ المشاركة ركيزة خامسة للحكومة الرشيدة التي تعتمد في الأصل على أربعة مبادئ أساسية، وهي

الشفافية

توفر المعلومات وتيسّر النفاذ إليها.

المساءلة / المسؤولية

تقديم أدوان الدولة التقارير اللازمة والاجابة على جميع الأسئلة حول أدائهم.



حرية النفاذ إلى المعلومة ركيزة للمساءلة والشفافية

تعد المساءلة أصم دلالة على التمشي الجدي في مسار مقاومة سوء التصرف في المال العام والفساد. كما أن إتاحة النفاذ إلى المعلومة هو شرط جوهري لتشريع المواطن في الشأن العام.





المواطنة و الحكم المحلي

يتجسد مبدأ الحكم المحلي الديمقراطي اللامركزي في دعم الجماعات المحلية التي تتكون من بلديات وجهات وأقاليم وتدير الجماعات المحلية مجالس منتخبة.



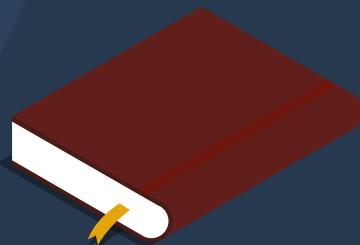
كرّس دستور 2014 أهمية الجماعات المحلية عبر إفرادها بباب مستقل وهو الباب السادس المتعلق بالسلطة المحلية وتم منحها الشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية. وتسير الجماعات المحلية وفقاً لمبدأ التدبير الحر.

السلطة المحلية ورقابة القضاء المالي



تسعى محكمة المحاسبات من خلال أعمالها إلى إحداث الفارق في حياة المواطنين وذلك بأدائها لمهامها القضائية ورقابية أو محاسبة هيئات القطاع العام. لهذا الدور تأثير إيجابي من خلال دعم آليات المسائلة وهو ما يؤدي بدوره إلى اتخاذ القرارات بنجاعة أكبر. وتتميز محكمة المحاسبات عند ممارسة اختصاصاتها بالاستقلالية وبالفعالية والمصداقية، التشريع الذي يخول للمواطن مساعدة المسؤولين عن التصرف في المال العام حيث تتشكل المسائلة والتفافية والنزاهة أجزاء لا غنى عنها في أي ممارسة ديمقراطية مستقرة.

يمكن الدستور الجديد المواطن من مشاركة أكبر في الشأن العام. ومن المعروف أن إقرار مبدأ التدبير الحر بالنسبة للسلطة المحلية والذي يلغي ضمنيا جميع أشكال الرقابة القبلية سوف يحفل محكمة المحاسبات أعباء الرقابة اللاحقة لجميع المصارييف والتعهدات.





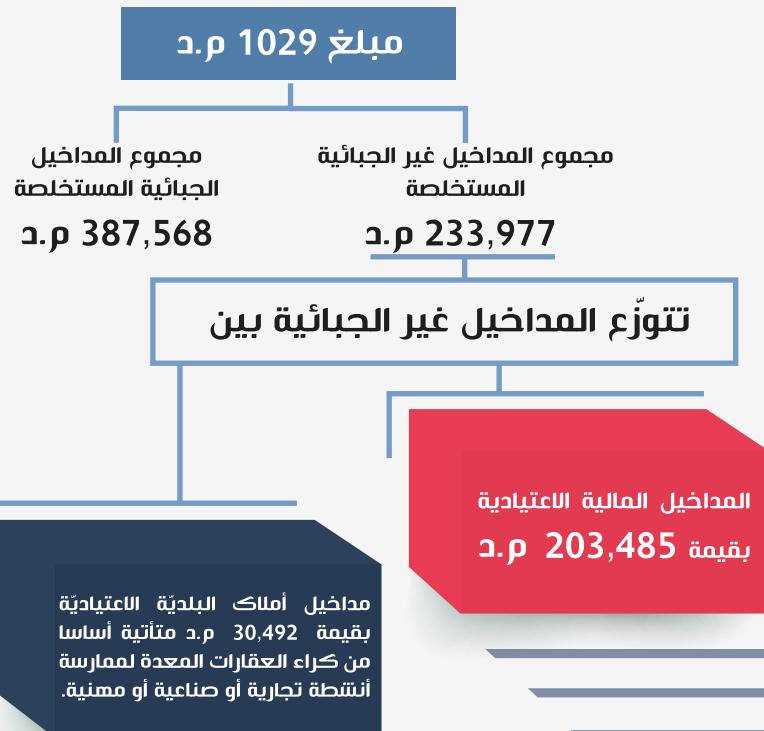
ترتكز أعمال محكمة المحاسبات على جملة من المبادئ تتمدّر كما يلي

- حماية وصيانته استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل مساعدة هيئات القطاع العام عن إدارتها للموارد المالية واستغلالها.
- تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاطلاع بعمق ولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- نشر نتائج الرقابة وبالتالي تمكين المواطن من مساعدة هيئات القطاع العام.
- التجاوب مع البيانات المتغيرة والمخاطر الناشئة.
- ضمان شفافية ومساءلة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- ضمان الإدارة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- الامتثال لمدونة قواعد السلوك بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.



هيكلة موارد البلديات خلال السنة المالية 2018

بلغ إجمالي الموارد المحققة سنة 2018 لعينة تتكون من 126 بلدية





د.م 312,855

بلغت نسبة استخلاص المعاليم
الموظفة على الأراضي غير المبنية

% 15,17

ارتفاع مبالغ المعاليم
الموظفة الواجب استخلاصها
على العقارات والأنشطة إلى
ما قدره

د.م 560,354

بلغت نسبة استخلاص المعاليم
الموظفة على العقارات المبنية

% 12,26

ارتفاع حجم بقایا الاستخلاص فيما يخص
العقارات المبنية والأراضي غير المبنية ليبلغ
في موافى سنة 2018 ما يقارب د.م 300

د.م 300

د.م 80,275

ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها
بعنوان مداخيل الأموال البلدية إلى
ما جعلته د.م 80,275

د.م 30,492

تم استخلاص نسبة 38% من جملة مداخيل
الأموال البلدية أي ما يعادل د.م 30,492



تم استخلاص د.م 247,530 من
القيمة الجعلية لهذه المعاليم أي
بنسبة 46%

د.م 247,530

تجاوز معدل مؤشر الاستقلالية المالية للبلديات 72٪
بزيادة طفيفة عن المعيار المرجعي (70٪)

ارتفعت قيمة الموارد الخاصة للبلديات إلى 253,570 د.م
إضافة إلى منح التجهيز بمبانٍ قدره 89,173 د.م

بلغت موارد الاقتراض
36,826 د.م

بلغت الموارد الخاصة
للبلديات 342,743 د.م



بلغت نفقات التصرف للبلديات
خلال سنة 2018
نحو 691,446 م.د موزعة كما يلي

مصاريف وسائل العصالح بمبلغ
154,582 م.د أي نسبة 33% من
جملة النفقات

مصاريف التجير بمبلغ 673,288 م.د
أي نسبة 61% من جملة النفقات

فيما يخص نفقات التنمية فقد بلغت 216,447 م.د وتتوزع كالتالي

نفقات مسددة من
الاعتمادات المحالة بقيمة
13,355 م.د أي نسبة 2%
من جملة النفقات

نفقات التنمية بقيمة
216,447 م.د

تسديد أصل الدين بقيمة
31,259 م.د أي نسبة 5% من
جملة النفقات

الاستثمارات المباشرة بقيمة
155,096 م.د أي نسبة 22%
من جملة النفقات

فوائد الدين المحلي بقيمة
16,396 م.د أي نسبة 2% من
جملة النفقات

أبرز الاستنتاجات والتوصيات لتحسين التصرف العالى للبلديات

بخصوص الموارد

ضرورة الحرص على تفعيل الآليات المتناثرة للبلديات بعجلة الجباية المحلية لتحيين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية ضماناً لتشموليتها وصحتها.



تحيين جداول مراقبة الحد الأدنى لاتخاذ التدابير التي من شأنها أن تساعد البلديات لمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وطلب الحصول على القائمات التفصيلية الشهيرية لعمليات التدوير الرائجة بالنظر لكل بلدية من القباضات المالية مما يمكن من إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمنة بهذه الجداول والمباغ المستخلصة وإعداد جدول متابعة الفارق الواجب تحصيله.



اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تساعد البلديات على إحكام استغلال الطاقة الجبائية المتاحة وتنمية الموارد الذاتية.

أمام تراكم بقایا الاستخلاص بعنوان المعاليم على العقارات نتيجة اقتصار أعمال التتبع أساساً على المرحلة الرضائية من خلال توجيه إعلامات لم تخط بالنسبة لأغلب البلديات سوى نسبة محددة من الفصول. تدعى البلديات إلى تفعيل الإجراءات الجبرية المتاحة على غرار الاعتراضات والعقل.



دعاة البلديات إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة لها لتجهيز الموارد عبر توظيف المعاليم المسئولة بمقتضى النصوص القانونية والتربيبة الجاري بها العمل مما يضمن تنمية مواردها الذاتية وتدعم استقلاليتها المالية.



دعاة البلديات إلى إتّمام إجراءات طرح العبالغ الجمليّة المتعلّقة أساساً بالمعاليم المتنقلة على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية وكراء العقارات واستئنام الأسواق تجنّباً للتضخّم رصيد الحسابات المخصّص للغرض.

اتخاذ الإجراءات الواجبة قانوناً بخصوص بعض المدينين المتسوغين لمحالات بلدية والمتلدين في الخلاص. وعلى البلديات التسرع في رفع الدعاوى وفي إتاحة محامين وتكليف عدول تنفيذ للقيام بالإجراءات العدلية اللازمة لتنفيذ أحكام قضائية في الخروج إن لم يتم الدفع.



ضرورة ضبط الأملال البلدية وجردها مع العمل على حمايتها ومزيد تحصيل الموارد بعنوانها ومراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء من خلال تفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملال غير المستغلة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المدينين المتلدين عن الخلاص .

بخصوص النفقات

وجوب تنزيل النفقات وخلالها على التمويل المخصص لها.

الالتزام بأجال خلاص نفقات التصرف وذلك بدفع مستحقات المزودين في أجل 45 يوماً من تاريخ استلام الفواتيرقصد ضمان مصداقية البلديات تجاه المعاملين معها.



ضرورة التقيد باحترام أجال صرف النفقات العمومية إلى مستحقها المحددة قانونياً بعشرة أيام.

أحكام تحديد حاجياتها عند إعداد الدراسات واحترام آجال إبرام الصفقات وتنفيذها بما يضمن تفادي تعطل إنجاز بعض المشاريع وإجراء تعديلات جوهرية لاحقة على بعض عناصرها التي قد تغير في طبيعة الصفقة المبرمة وفي كميات بعض الفصول بنسب هامة .

التأخير في تقديم
وثيقة الضمان النهائي
 يصل أحياناً إلى ما بعد
تاريخ تبليغ الصفقة .

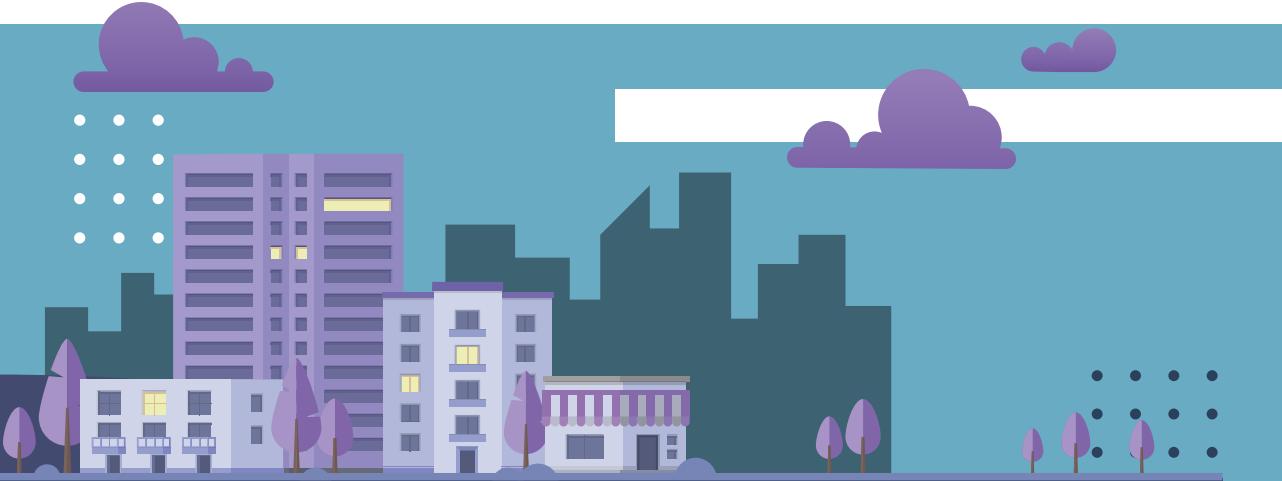
اللجوء إلى لجان مراقبة الصفقات ذات النظر قبل إبرام العلاحق .

التعجيل في خلاص الأقساط على الحساب لبعض أصحاب الصفقات .



تعجيل إجراءات الختم النهائي للصفقات مباشرةً اثر تاريخ القبول النهائي تفادياً للتجميد الضمانات .

الحرص على تفعيل إجراءات المنافسة عند إنجاز التفقات بالإضافة إلى التقييد بنتائج الاستئنفات التي يتم إجراؤها. بما يضمن تفادي كل كلفة إضافية للمترسخ .



ولضمان حسن التصرف في الاعتمادات المعرضة لمختلف نفقات التسيير والتنمية بالميزانية توصي محكمة المحاسبات بالالتزام بالقواعد والإجراءات والأجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقاً للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

وبالتقيد بالإجراءات المنظمة للصفقات العمومية والحرص على إدکام إعداد الدراسات لضمان حسن تنفيذ المشاريع واختصار الأجال والتحكم في كلفتها.



محكمة المحاسبات

المركز العقاري الشعالي نهج أحمد السنوسي، تونس

البريد الإلكتروني : info@courdescomptes.nat.tn

الهاتف : (+216) 70 258 300

فاكس : (+216) 71 949 913



BANQUE MONDIALE



التقرير المواطنی 2019